خلاصة البحث:

تمثلت دراستنا الأساسية لهذا البحث في إرساء الاندماج المصرفي داخل الجزائر باعتباره من التطورات العالمية التي شهدتها الساحة المصرفية في إطار ما يسمى بعولمة البنوك، لما له من مزايا ومنافع على نشاطات البنوك بصفة خاصة و الاقتصاد بصفة عامة و لعل هذه الأمور هي نفسها الدافع من وراء اختيارنا لموضوع هذا البحث محاولة منا تتبع قضاياه واحدة بواحدة بغية الوصول إلى نتائج.

و من خلال الدراسة يمكننا التمييز بين الاندماج و الاستحواذ لما لكل منهما من سمات و خصائص و نتائج، ففي عملية الاندماج يتم تأسيس كيان جديد تؤول إليه أصول و التزامات البنوك المندمجة (مع إمكانية الاحتفاظ باسم أقوى أطراف الاندماج)، أما في حالة الاستحواذ الكامل فتنتقل ملكية الأصول و السلطات المتعلقة بالنشاط إلى البنك المستحوذ و يصبح البنك المحلي مجرد بنك تابع أو فرعا للبنك الأم، فعمليات الاندماج اليوم تمثل احد الأنشطة التي تشغل بها العديد من المكاتب و البنوك و الشركات المالية المتخصصة و التي يمتد نشاطها إلى مختلف دول العالم بل أن نشاط تنظيم عمليات الاندماج أصبح نشاطا رئيسيا لكثير من البنوك التي خلقت لنفسها دورا يتركز في البحث عن المشروعات التي يمكن دفعها للاندماج أو لكي يشتريها احد الأطراف.

و من الواضح أن الاندماجات المعاصرة عبر الحدود لا تستهدف تحقيق مكاسب مالية مباشرة بالدرجة الأولى، بل تهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية و إستراتيجية لصالح البنوك الدامجة، و في الأخير تنساق إلى تحقيق مكاسب مالية و اقتصادية في نفس الوقت.

و على الرغم بالتسليم بتعدد دواعي الدمج المصرفي و مبرراته إلا انه لا يمكن استكمال فهم و تفسير ذلك الاتجاه المتزايد إلى عمليات الدمج في إطار الواقع الجديد الذي تفرضه العولمة المالية و الصراع المتزايد بين أجزاء راس المال الدولي.

و ما يجب تأكيده هو أن الاندماج ليس خيارا سهلا و ناجحا، بل الاندماج الناجح هو الذي ينتج عنه قيمة مضافة عالية، و الذي يحقق الأهداف المرسومة له و حتى ينجح هذا الدمج من ناحية الوحدة المصرفية يجب أن يكون منطلقا من رؤية واضحة و أن يتم تنفيذه ضمن خطة مفصلة و محكمة و متجانسة، و منه هناك قضايا رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية الدمج الناجحة و التي تؤدي إلى خلق القيمة المضافة و الرفع والتحسين من مردودية (ربحية) البنوك التي تعتبر من اسمي الأهداف التي تسعى إليها أي مؤسسة إنتاجية أو خدماتية و هذه القضايا تتناول الركائز الستة للتغيير المتمثلة في: الهيكلة، العمليات، الموظفون، تكنولوجيا المعلومات، الخدمات و الأسواق.

و لإرساء متطلبات الاندماج الناجح يكون الفصل بين ثلاث مراحل هي: مرحلة ما قبل الدمج، مرحلة الدمج ومرحلة ما بعد الدمج.

كما تشير الدراسة إلى أن الجزائر عرفت إصلاحات عدة في المجال المصرفي أهمها تلك التي جاء بها قانون النقد والقرض، و التي تعتبر بمثابة قفزة نوعية للانتقال إلى اقتصا د السوق، فمن بين ما جاء به هو فتح المجال أمام المبادرة الأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر ، إنشاء بنوك خاصة، كما أعطى استقلالية للبنك المركزي و شجع المنافسة ما بين البنوك المحلية و الأجنبية. إلا أن هذا القانون عرف نقصا في بنوده مما استوجب تعديله في سنة 2003 وذلك بمقتضى الأمر رقم11 / 03 الصادر في 2003/08/26 حيث أكد على السلطة النقدية للبنك المركزي و قوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية ، و كذا تدعيم الرقابة على البنوك خاصة بعد الأزمة المصرفية التي تعرضت لها الجزائر بإفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري و الصناعي، بالإضافة إلى قوانين و أوامر أخرى أدت إلى تراجع دور التحرير المصرفي و عدم الاستفادة من مزاياه التي تتمتع بها الدول المتقدمة خاصة ، و تساير به التطورات المالية العالمية.

و لا شك أن إصلاح هذا النظام سوف يكون عاملا أساسيا في نجاح الإصلاحات الاقتصادية الجارية ، و يسمح للاقتصاد الوطني بالاندماج بنجاح في الاقتصاد الدولي و ذلك باتخاذ إجراءات عاجلة متعددة ، و من بينها تشجيع و تسريع عملية الاندماج ما بين البنوك الذي لم يطبق لحد الآن في الجزائر.

هذا الأخير سيسمح بتعميق التجربة ما بين البنوك مما يساعد على رفع الأداء البنكي و استغلال التكنولوجيا المالية استغلالا يسمح باستخدام أفضل إمكانات النظام المالي الوطني، كما يعتبر فرصة للبنوك الجزائرية التي مازالت تعاني من ضعف كفاءة الموارد البشرية في تقييم المشاريع و التحليل الاقتصادي ، و نقص التكنولوجيا و المعلوماتية التي لا تسمح باتصال البنوك المحلية فيما بينها أو بين البنوك المحلية بالبنوك الأجنبية، كما يعتبر الحل الأنجع لزيادة و رفع رأسمال البنوك خاصة و أن بنك الجزائر يشدد على الرفع من هذا الأخير بإصدار لوائح و التي كان أخرها في 23 ديسمبر 2008.

و في صدد النتائج التي توصلنا إليها يمكن الإجابة على إشكالية البحث من خلال اعتبار الاندماج المصرفي كآلية لرفع المردودية البنكية من خلال التحام كل الإمكانيات البشرية و المادية، و تبني الشروط و الضوابط التي جاء بها على أحسن وجه دون الإخلال بتوازنها، و بدون ذلك يصبح هذا الشرط عبئ جديد يضاف إلى مجمل التناقضات التي يعاني منها الجهاز المصرفي الجزائري.

و بناءا على ما تقدم و ما تم الوصول إليه من نتائج يمكننا قبول كل الفرضيات التي سعت الدراسة التحقق منها، وتبقى الفرضية الثالثة و الرابعة القائلة بان الاندماج المصرفي يرفع من المردودية البنكية حبيسة الجانب النظري تنتظر

أن يطبق اندماج مصرفي في الجزائر للتحقق منها بالرغم من اعتقادنا أنها هي الأخرى ستقبل إن تم تحقق الاندماج المصرفي.

في ضوء ما تقدم من الدراسة النظرية لهذا البحث يمكن الخروج بالنقاط التالية التي يمكن أن نعتبرها بمثابة اقتراحات أو توصيات من شانها أن تؤدي إلى تسريع عملية الاندماج المصرفي و تحقيق الجدوى الاقتصادية من تطبيقه و المتمثلة في:

- وجود رغبة قوية لدى السلطات النقدية و الحكومية في إدخال قوانين و تشريعات تمهد للاندماج ما بين البنوك في المرحلة الراهنة.

- على بنك الجزائر أن يستقر على رأي أن عدد البنوك العمومية العاملة في الجزائر تفوق الحاجة إليها، لذلك عليه القيام بمعالجة الأوضاع القائمة كتشجيع الاندماج و الرفع من المراكز المالية لهذه البنوك.

- إذا لم تستطع البنوك الوطنية الوثوق في البنوك الأجنبية للاندماج معها ما عليها إلا أن تجرب الاندماج فيما بينها لترى أوضاع الاندماج عن قرب لربما استطاعت أن تغير نظرتها للاندماج المصرفي و توافق على برامج الشراكة التي عرضت عليها من قبل البنوك الأجنبية.

- إقامة ملتقيات و منتديات في الجامعات و المؤسسات و ذلك لإبراز مزايا وأهمية الاندماج المصرفي في تحريك عملية التنمية الاقتصادية.

- إقامة دورات تدريبية للعاملين في البنوك من اجل رفع كفاءتهم و خبراتهم.

- تقديم تسهيلات للبنوك من طرف السلطات النقدية من اجل اتحاد بنكين على الأقل في كيان مصرفي واحد ناجح و كفؤ،مما يخلق روح مبادرة الاندماج لدى البنوك الأخرى.

- تشجيع و تسريع عملية الخصخصة الفعالة التي تسمح بنجاعة الاندماج المصرفي.

- وضع حد للتهاون في التنظيم و الإدارة، البيروقراطية و العلاقات الجافة مع الزبائن.

- التفتح على الشراكة بأساليب مختلفة ، مما يستوجب علاقات متبادلة خاصة في مجال تبادل الخبرات البنكية وهذا ما يتطلبه الاندماج المصرفي.

- وجود متخصصين ذوي خبرة و كفاءة عالية في تقنيات البنوك يسهرون على السير الجيد لتطبيق عملية الاندماج ما بين البنوك وفقا للظروف الاقتصادية المحلية للجهاز المصرفي الجزائري.

– إن منافسة البنوك العالمية و التكتلات المالية العملاقة لا يكون إلا بوجود تحالفات واندماجات بنكية في الجزائر.

– يعتبر الاندماج المصرفي ضرورة حتمية في الجزائر ، فهو كباقي الإصلاحات الأخرى التي يستدعيها اقتصاد السوق و مواجهة تحديات العولمة المالية من اجل زيادة سيولة البنوك التي تؤدي إلى خلق منتوجات و خدمات مالية جديدة تقلل من المخاطر.

آفاق البحث:

رغم محاولتنا تغطية جزء كبير من الموضوع إلا آن النتائج التي تم التوصل إليها توحي إلى عدم اكتمال أهداف الدراسة، و تشير إلى أهمية امتداد جهود الطلبة لمواصلة البحث و التطرق لنواحي أخرى من بينها:

– التعرض للمشاكل التي تمنع الاندماج المصرفي أن يتحقق في الجزائر بالتفصيل تحت عنوان: مشكلة الاندماج المصرفي في الجزائر.

– القيام بدراسة تشمل مردودية كل البنوك التجارية العمومية و الانطلاق من مردودية الوكالات للوصول إلى المردودية الكلية لكل بنك ثم مقارنة النتائج المتوصل إليها و الحكم على هذه البنوك إن كان الاندماج في صالحها أم العكس.

– نتمنى أن يتحقق اندماج مصرفي في المستقبل للبنوك الجزائرية حتى ندعم هذه الدراسات النظرية بأخرى تطبيقية نستطيع من خلالها الخروج بنتائج واقعية و ليست خيالية.

في الأخير أسال الله أن أكون قد وفقت في الإلمام بأساسيات الموضوع و تطرقت إلى أولوياته، و سبحان من أبى أن يكون الكمال إلاّ لكتابه.

ما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت و إليه أنيب، و الحمد لله رب العالمين.